دراسة دور دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمى في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

وائل رأفت حسن سيد احمد

مستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية أثر الاقتصاد غير الرسمى عند دمجه بالاقتصاد الرسمى فى تحقيق التنمية المستدامة ومدى امكانية مساهمة هذا الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الكلى للدولة وبالتإلى تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر بشكل عام سواء علي المستوي الأكاديمي داخل نطاق البحث العلمي أو علي المستوي المجتمعي التطبيقي، وكما تتضح اهمية دراسة أثر البيئة التنظيمية والقانونية اللازمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي والتعرف علي الآثار الايجابية والسلبية التي يمثلها التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلي الاقتصاد الرسمي في ظل كبر حجم هذا القطاع في الاقتصاد المصري، وإمكانية مساهمة تحول الاقتصاد غير الرسمي إلى قطاع رسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة قضية الدخل والبطالة، وكذا مكافحة الفقر وزيادة حصيلة الضرائب العامة للدولة ، مع مراعاة تحقيق التوازن بين تحقيق مصالح أصحاب هذه المنشآت وكذا تحقيق عوائد للمجتمع ككل.

Abstract :

This study aimed at the importance of the impact of the informal economy when it is merged with the formal economy in achieving sustainable development and the extent to which this informal economy can contribute to the country's macroeconomic and thus achieve economic development in Egypt in general, whether at the academic level within the scope of scientific research or at the applied societal level, The importance of studying the impact of the regulatory and legal environment

necessary for integrating the informal economy into the formal economy and identifying the positive and negative effects represented by the shift from the informal economy to the formal economy is evident in light of the large size of this sector in the Egyptian economy, and the possibility of the contribution of the transformation of the informal economy into a formal sector. In achieving economic development, addressing the issue of income and unemployment, as well as combating poverty and increasing the state's public tax revenues, taking into account achieving a balance between achieving the interests of the owners of these enterprises as well as achieving returns for society as a whole.

المقـدمة :

تشير بعض التقديرات إلـي ان حجم قطـاع الشركات الصـغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى فـي اقتصـاديات الـدول النامية بمـا يمثل نسبة تتراوح بين ٣٠-٧٠% مـن إجمـالي النـاتج القـومي لهـذه الـدول، وهـو مـا يعنـي أن نسـبة مـن الانشـطة الإقتصـادية فـي الـدول النامية يـتم تشـغيلها دون القيـد ضـمن السـجلات الحكوميـة، وهـو مـا يحـد مـن الاسـتفادة مـن المـوارد المتاحـة لهـذه المنشـآت حيـث تتصـف معظمهـا بعدم القدرة علـى الاستفادة مـن المزايـا التمويليـة وغيـر التمويليـة المقدمة من الدولة للقطاع الرسمي وبالتـالي يمثل بقـاء هذه المنشـات داخل الإطـار غير القانوني عائقاً أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية.

ونظـرا إلـى ان الشـركات المتوسـطة والصـغيرة تعتبـر أحـد أهـم مقومـات نجـاح خطط التنمية الاقتصادية بالدول المتقدمة والنامية علـى حد سواء مـن خـلال مسـاهمتها في توظيف العمالـة وتـوفير فـرص للتـدريب ومـن ثـم رفـع المهـارات اللازمـة لتوظيـف العمالة بالقطاعات الاقتصـادية وتحسين مستوى الإنتاج وتحقيق قيمـة مضـافة بـالمجتمع

وتوفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة والعمل على زيادة مستويات الأجور، كما أنها وسيلة فعالة في توجيه المدخرات القومية إلى الاستثمار فضلًا عن ارتباطها بكافة فروع الاقتصاد الرسمى كخطوط إنتاج لعدد من المنتجات.

وتشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى (متضمنة الشركات متناهية الصغر) ما نسبته ٩٠% تقريبا من المنشآت على مستوى العالم بمعدلات توظف تتراوح بين (٥٠ % -٦٠ %) من القوى العاملة في العالم.

وبالنسبة للعاملين بالقطاع غير الرسمى بالشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، فأنه وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٨ فإن القطاع يشغل نحو ٨.٢ مليون عامل مقابل ٦.٨ مليون عامل يعملون في القطاع الخاص الرسمي، و ٥.٩ مليون عامل يعملون في القطاع الحكومي. وفقا للتعداد العام للسكان والمنشات لعام ٢٠٠٩ فقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى العاملة والمغلقة علي مستوي الجمهورية حوالي ١٢٤٢٤٩٢منشأة

وقد أظهر مسح سوق العمل في مصر الذى أجري في عام ٢٠٠٨ علي الشركات متناهية الصغر والصغيرة أن عدد الوحدات الاقتصادية الصغيرة (الشركات متناهية الصغر والصغيرة التى تعمل داخل منشأة أو خارجها) في القطاع غير الرسمي يقدر بحوالي ٢.٨ مليون وحدة، بينما يبلغ عدد الوحدات الاقتصادية الصغيرة في القطاع الرسمي حوالي ٥٤٦ ألف وحدة.

وتجدر الإشارة إلي أن حجم العمالة غير الرسمية في عام ٢٠٠٨ وفقا للإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ حوالي ٣٩.٣%، بينما بلغ في عام ٢٠١٤ حوالي ٤٦.٤ %، الأمر الذي يؤكد تزايد حجم هذا القطاع ومن ثم تزايد أثاره علي الاقتصاد المصري.

وفى مصر تمثل الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى عام ٢٠١٥ نحو ٩٠ %من إجمالي مشروعات القطاع الصناعي، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، وتسهم بنسبة ٤٠% من إجمالي الناتج القومي. وإذا ما أضفنا

الشركات متناهية الصغر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى غير المسجلة بالسجلات الحكومية نجد ان هناك أكثر من ٢.٥ مليون مشروع تمثل حوالي ٧٥% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم في ٨٠% من الناتج المحلى الإجمالى وتغطى نحو ٨٠% من قيمة الاستثمارات وتستوعب حوالي ٧٥% من فرص العمل، ويدخل السوق المصرى سنويا ٣٩ ألف مشروع جديد لشركات صغيرة ومتوسطة تعمل بالاقتصاد غير الرسمى

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في الفجوة الكبيرة والتى تتمثل في وجود العديد من الاسباب التي تعيق تفعيل دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، والتي يرى الباحثون أنها تعد منطلقا للدراسة، ويتبادر لذهن الباحثون ما هى الاسباب التى تعيق تفعيل دور الاقتصاد غير الرسمي ودمجه بالاقتصاد الرسمى والتى يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر والتى تتبلور فى :-

- عدم دقة البيانات التي تعكس حقيقة حجم الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدى إلى وضع خطط اقتصادية قد ينجم عنها آثار سلبية قد تضر بالاقتصاد الوطني.
- تعقد الاجراءات الادارية والقيود الحكومية مما يؤثر سلباً على دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
- القيود القانونية والفنية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، مما يساهم في ارتفاع معدلات الضرائب واشتراكات التأمينات الاجتماعية المفروضة على الانشطة الاقتصادية المسجلة.
- فرض نظم رقابة على الصرف الأجنبي تهدف إلى المحافظة على الاحتياطات الوطنية من النقد الأجنبي عن طريق تحديد سعر صرف لا يتناسب مع قوى العرض والطلب، حيث يؤدى إلى ظهور سوق موازية للصرف الأجنبي في حالة زيادة الطلب على العرض، يستفيد منها المتعاملون في الاقتصاد غير الرسمي، من خلال بيع حصص من النقد الأجنبي في السوق الموازية لتحقيق أرباح غير اعتيادية.

- ارتفاع رسوم تسجيل الأعمال وتعقيد اجراءات تسجيل الملكية، وارتفاع رسوم الحصول على التراخيص والتصاريح، وارتفاع الضرائب يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمى.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في بحث إمكانية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي مع تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بهدف قياس أهميته في حالة دمجه في الاقتصاد الكلي، لتحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد القومي، وحماية أصحاب الأعمال الرسمية مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر وزيادة نسبة الدخل وتخفيض نسبة البطالة والفقر وزيادة حصيلة الضرائب.

أهداف البحث :

يسعى الباحثون من خلال ذلك البحث تحقيق الأهداف التالية :

١. محاولة تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي وأهم خصائصه وتقدير اثاره الاقتصادية والاجتماعية فى تحقيق التنمية الاقتصادية، ونسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي ومدى تأثيره على زيادة نسبة الدخل وتقليل نسبة البطالة والفقر وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب.
٢. التعرف على أسباب تفضيل بعض المنشآت للعمل في ظل الاقتصاد غير الرسمي.
٣. دراسة بعض التجارب الدولية لعدد من الدول المتقدمة والنامية في مجال وضع السياسات الخاصة بتشجيع تحول الاقتصاد غير الرسمي إلى قطاع رسمي للاستفادة بها عند وضع السياسات الخاصة بالاقتصاد المصري.
٤. تحديد الإجراءات الإصلاحية اللازمة لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية التي تحكم عمليات تأسيس وتشغيل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى وتحليل اسباب خروجها من السوق.
٥. توظيف نتائج تقييم التجربة محل الدراسة والتقييم كمدخل للاسترشاد به في تنفيذ برامج تفعيل دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
٦. دراسة تأثير الاقتصاد غير الرسمى على الدخل وخفض نسبة البطالة والفقر وزيادة الوعاء الضريبي .

٧. تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات للاستفادة من الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد المصرى من خلال عمليات دمج الاقتصاد غير الرسمى بالاقتصاد الرسمى.

فروض البحث :

١- الفرض الأولي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية الأقتصادية فى جمهورية مصر العربية وزيادة نسبة الدخل.

٢- الفرض الثاني : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية الأقتصادية فى جمهورية مصر العربية وتخفيض نسبة البطالة

أهمية البحث :

تنحصر أهمية الدراسة فى :

تنحصر أهميتها هذه الدراسة من خلال امكانية مساهمة الاقتصاد غير الرسمى فى التنمية الاقتصادية فى مصر بعد دمجه فى الاقتصاد الكلى للدولة وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر بشكل عام سواء علي المستوي الأكاديمي داخل نطاق البحث العلمي أو علي المستوي المجتمعي التطبيقي، وكما تتضح اهمية دراسة أثر البيئة التنظيمية والقانونية اللازمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي والتعرف علي الآثار الايجابية والسلبية التي تنتج عن هذا التحول في ظل كبر حجم هذا القطاع في الاقتصاد المصري، وإمكانية مساهمة تحول هذا الاقتصاد غير الرسمي إلى قطاع رسمي وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الدخل ومعالجة قضية البطالة، وكذا مكافحة الفقر وزيادة الوعاء الضريبى للدولة. مع مراعاة تحقيق التوازن بين تحقيق مصالح أصحاب هذه المنشآت وكذا تحقيق عوائد للمجتمع ككل ، وتنقسم أهمية البحث إلى:

<u>الأهمية العلمية:</u>

الحاجة إلى دراسات لابراز أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بمصر، علما بأنه على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرسمي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن الدراسات العربية

التي تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمى ما زالت محدودة ، الأمر الذي دعا الباحثون للقيام بهذا البحث.

الأهمية التطبيقية:

تتضح الأهمية التطبيقية للبحث في أهمية دور الاقتصاد غير الرسمي في تفعيل عمليات الإصلاح الاقتصادي في عدد من الدول النامية، ويرى الباحثون أن حجم وأسباب وخصائص الاقتصاد غير الرسمي والنتائج المترتبة عليه لم يتم دراستها وتحليلها بالشكل الكافي، حيث أن الاقتصاد غير الرسمي لا يتوقف تأثيره على الناتج القومي الإجمالي فحسب وإنما يمتد ليشمل النشاط الاقتصادي ككل مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الأجور ومعدلات الادخار الحقيقي وغيرها.

الإطار النظري للبحث:

أولا:- : مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة :

لا يوجد تعريف دولى متفق عليه يحدد ماهية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني يختلف تبعا لتباين خصائص الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هناك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما.

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها:

"تلك الشركات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 –50 عاملا".

وفى مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه

ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا. ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

وهناك تعريفات لجهات مختلفة فى مصر كالتالي

تعريف قانون المنشآت الصغيرة هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاط إقتصادى إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأس مالها المدفوع عن (خمسين ألف جنيه) ولا يجاوز (مليون جنيه) ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (٥٠ عامل)

تعريف اتحاد الصناعات المصرى للمنشآت الصغيرة:-

هي تلك التي تبلغ حجم استثماراتها فى حدود ٥٠٠ ألف جنيه وعدد العاملين بها لا يزيد عن ١٠٠ عامل.

تعريف وزارة الصناعة : هى تلك الشركات التي تبلغ قيمة أصولها أقل من ٥٠٠ ألف ويعمل بها من ١٠ إلى ١٠٠ عامل.

تعريف معهد التخطيط: هي تلك الشركات التى توظف من ١٠ إلى ٤٩ عامل.

أنواع الشركات الصغيرة والمتوسطة

إنتاجية صناعية مثل: المصانع الصغيرة والورش الصناعية الصغيرة وورش إنتاج سلع استهلاكية تقوم بتحويل المواد الخام إلى المنتجات نهائية.

خدمية : كل مشروع يقدم خدمة للمستهلك مثل : إصلاح السيارات ـــــ مكتب كمبيوتر ـــــ خدمات سياحية.

تجارية : الشركات التي تقوم بشراء سلعه وإعادة بيعها لتحقيق ربح.

صناعات مغذية : كل مشروع ينتج قطع غيار أو أجزاء من منتج تحتاجه المصانع.

زراعية وإنتاج حيواني : كافة الشركات المرتبطة بإستصلاح الأراضي لزراعتها والأنشطة الزراعية.

ثانيا :- العوامل المؤثرة على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر.

وتمثل اهم العوامل المؤثرة على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر في الاتى :

الثروات الطبيعية : تعرف الثروات الطبيعية بالثروات التى توجد طبيعيا ويتم استخدامها كمواد خام وإعادة تصنيعها او الاستفادة منها لتقديم خدمات للمواطن وجني أرباح استثمارية منها ومن اهم الثروات فى مصر كما يلى :

نهر النيل : يوجد نهر النيل منذ ألاف السنين وهو شريان الحياة بمصر ويمتد من جنوب مصر إلى شمالها ويعد المصدر الرئيسى لمياه الشرب والزراعة في مصر، بالإضافة إلى محطات توليد الكهرباء على نهر النيل.

ارض صالحة للزراعة : تتعدى نسبة الأرض الزراعية ثلث المساحة الجغرافية لمصر وتتنوع طبيعة الأرض الصالحة للزراعة فى مصر بين ارض طينية و ارض رملية وكل منها مناسب لأنواع معينة من المحاصيل ويستخدم معها طرق مختلفة للري.

طقس مستقر: تتميز مصر بجو مناسب للعمل على مدار اليوم طول العام مما يمكن الاستفادة به فى إنتاج محاصيل زراعية وانتاج صناعى متطور في ظل توفر المواد الخام.

بحيرات طبيعية : يوجد فى مصر اكثر من سبع بحيرات طبيعية يمكن الاستفادة منها فى كثير من الصناعات الانتاجية.

السواحل الممتدة : تطل مصر على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليج السويس وخليج العقبة وهذه السواحل يمكن الاستفادة منها في عمليات الصيد والسياحة وكذلك الموانى البحرية.

المحميات الطبيعية : يوجد بمصر محميات طبيعية خلابة فى البر والبحر ويوجد بها كائنات منفردة وشعب مرجانية مذهلة يمكن الاستفادة بها فى السياحة

السياحة : يوجد فى مصر أكثر من ثلثي آثأر العالم ومنتشرة فى جميع أنحاء مصر ويمكن الاستفادة منها فى السياحة الداخلية والخارجية بجانب الأماكن المقدسة التي

يمكن الاستفادة منها فى السياحة الدينية بسيناء والكنائس القديمة وكذلك أماكن السياحة العلاجية مثل عيون موسى والرمال البيضاء فى سيناء والساحل الشمالي .
المعادن : يوجد فى مصر مجموعة كبيرة من مواقع استخراج المعادن مثل الذهب والألومونيوم والفوسفات والسيلكون فى رمال سيناء وغيرها.
الثروة البشرية : يبلغ عدد سكان مصر حوإلى ١٠٠ مليون نسمة، مما يمثل سوقا استثماريا واستهلاكيا مناسبا، بالاضافة إلى توفر الخبرات الزراعية والحرفية والصناعات اليدوية أو التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة و الخدمات السياحية

ويتضح مما سبق ان استثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر يمكن ان يتنوع بين زراعي وصناعي وخدمي وحرفي ويعد دعم الدولة بتوفير المعدات والآلات بأسعار مخفضة وقروض ميسرة وكذلك تهيئة المناخ للاستثمار من خلال إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وتوفير حاضنات للأعمال ودراسات الجدوى لكل مشروع وتقليل المخاطر من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والبنوك المساندة وتوزيع المشاريع ضمن المحافظات بما يتناسب مع الظروف المحلية والموارد المتاحة والرقابة لضمان جودة المنتج وتتمثل اهم عوامل مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية فى مصر فى الاتى:-

- خفض الطلب على العملات الخارجية بسبب نقص الواردات .
- زيادة الطلب على العملة الوطنية بسبب زيادة الصادرات .
- خفض معدل التضخم نظرا لتوافر السلعة المحلية .
- خفض معدلات البطالة.

ثالثا :- العلاقة بين دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاد الكلى .

وترجع أهم العوامل المؤثرة على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاد الكلى إلى الاسباب التالية:-

- تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً إيجابياً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تقليل معدل البطالة.

- تسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى الدخل وبالتالي الحد من الفقر.
- الشركات الصغيرة والمتوسطة تُعَد فرصة للاستثمار الآمن.
- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي
- تنويع الهيكل الصناعي
- تنمية الصادرات
- تكوين الكوادر الفنية والإدارية
- جذب المدخرات

والجداول التالية توضح أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي لعدد من الدول المتطورة وأعدد أخرى من دول مختارة وترغب فى النمو .

جدول رقم (١)

أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة
في اقتصادات بعض الدول المتطورة لسنة ٢٠٠٢

البلد	النسبة المئوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية في التشغيل	النسبة المئوية للناتج المحلي الخام
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٩,٧	٥٣,٧	٤٨,٠
كندا	٩٩,٨	٦٦,٠	٥٧,٢
أستراليا	٩٦	٤٥	٢٣
اليابان	٩٩,٥	٧٣,٨	٥٧,٠
بريطانيا	٩٩,٩	٦٧,٢	٣٠,٢
إيطاليا	٩٩,٧	٤٩,٠	٤٠,٥
فرنسا	٩٩,٩	٦٩,٠	٦١,٨
ألمانيا	٩٩,٧	٦٥,٧	٣٤,٩

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دورة ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، ص ١١٠.

جدول رقم (٢)

جدول : مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الإنتاج الصناعي في مناطق و في بلدان مختارة للسنوات 2006، 2007، 2008

المنطقة / الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي المصانع	التشغيل في الصناعات الصغيرة و المتوسطة (من إجمالي اليد العاملة)	المساهمة في الإنتاج الصناعي
دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	% 99.1	%61.2	%49.4
شرق آسيا و المحيط الهادي	%94.0	%79.2	%47.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%92.3	%41.3	%27.8
الدول العربية	%82.7	%33.0	%33.0
الصين	%99.0	%73.0	%60.0
الهند	%95.0	%80.0	%40.0
كوريا الجنوبية	%99.7	%71.0	%47.5
البرازيل	%99.2	%66.8	%60.8
التيلي	%99.1	%52.7	%73.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، ٢٠١٠.

رابعا :- مقترحات لتطوير وتفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

أ : - تفعيل المشروعات الزراعية والإنتاج الحيوانى

تعتبر مصر من اقدم الدول التى تعمل فى الزراعة نظرا لوجود مقومات الدور فى هذا المجال مثل نهر النيل و الأرض الخصبة و الطقس المناسب و الآيدى البشرية و المياه الجوفية و الأمطار الموسمية، لذلك فان التنمية الزراعية يمكن تفعيلها لتصبح مورداً رئيساً لإيرادات الدولة وسيتم فى هذا الجزء توضيح ما يلى

١- **الموقف الحالى للإنتاج الزراعي فى مصر** بالرغم من الموارد المتاحة والظروف المناخية فى مصر ووجود أراضٍ صالحة للزراعة متسعة إلا أن التنمية الزراعية فى مصر ليست كما يجب، ويظهر ذلك من الجدول التالي مساهمة الناتج الزراعي فى الناتج المحلى فى الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٨ ويظهر من الجدول تدنى نسبة المشاركة فى الناتج الإجمالى من الناتج المحلى

جدول رقم (٣)
تطور نسبة الناتج المحلي الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى ج.م.ع
خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٨

السنة	نسبة الناتج المحلى الزراعى إلى الناتج المحلي الإجمالى %
٢٠٠٧	٠.١٦٢
٢٠٠٨	٠.١٦٥
٢٠٠٩	٠.١٥١
٢٠١٠	٠.١٤٤
٢٠١١	٠.١٤٦
٢٠١٢	٠.١٤٣
٢٠١٣	٠.١٣٢
٢٠١٤	٠.١١٠
٢٠١٥	٠.١١٣
٢٠١٦	٠.١١٥
٢٠١٧	٠.١٢٤
٢٠١٨	٠.١٢٦

المصدر :عدد من المصادر المختلفة.

يتضح من الجدول السابق محدودية نسبة الناتج المحلي الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى، وذلك على الرغم من مقومات الدور المتاح لتفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في المشروعات الزراعية في مصر مثل نهر النيل و الأرض الخصبة و الطقس المناسب و الآيدى البشرية و المياه الجوفية و الأمطار الموسمية لتصبح التنمية الزراعية مورد رئيسي لايرادات الدولة.

٢- **الموقف الحالي من الإنتاج الحيوانى فى مصر** يتأثر الإنتاج الحيوانى بالإنتاج الزراعي تأثيرا مباشرا لتاثيره على الصناعات المغذية الطبيعية أو المصنعة من المنتجات الزراعية مثل الأعلاف لذلك يرى الباحث ان توافر المنتجات الزراعية يزيد من الإنتاج الحيوانى وعلى الدولة تقديم الدعم اللازم بتوفير سلالات جيدة وتحصينات للحيوانات لضمان زيادة الإنتاج طبقا للمواصفات الصحية .

تنمية الثروة السمكية

الموقف الحالى للثروة السمكية فى مصر: يمثل السوق المصرى سوقا استهلاكية لحوإلى مائة مليون مواطن، مما يمثل طلبا متزايدا على المنتجات الاستهلاكية، ويمكن استغلال الموارد المائية من بحيرات وسواحل لتشجيع تطوير صناعة الثروة السمكية، والحد من استيراد المنتج الاحنبى لتصبح تنمية الثروة السمكية مورد رئيسي لايرادات الدولة، وذلك بدعم المستثمرين لتطوير الثروة السمكية وتنظيم أعمال الصيد وتوفير زريعة صغيرة من الأسماك وبكميات كبيرة ورعايتها داخل البحيرات المنتشرة فى مصر وإنشاء مصانع تعليب الأسماك لمقابلة الطلب المحلى والاتجاه للتصدير للمساهمة في تقليل العجز فى الميزان التجاري المصرى.

خامسا : تاثير دور الشركات الصغيرة والمتوسطة فى نمو الاقتصاد المصرى

تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الاقتصاد المصرى بتوفير سلع بأسعار وجودة مناسبة من خلال زيادة رقعة الأرض الزراعية المشاركة فى التنمية الزراعية والحيوانية وغيرها ، ويتضح دور الشركات الصغيرة والمتوسطة فى المساهمة فى التنمية الاقتصادية فى مصر كما يلى:-

١- خلق فرص عمل جديدة
٢- زيادة الاستثمار وتحويل السوق من حالة الركود لحالة النمو
٣- زيادة قيمة الناتج المحلى
٤- زيادة قيمة الصادرات وتقليل الواردات
٥- توفير السلع بأسعار منخفضة

مما سبق يتضح ان النمو الإقتصادى يتناسب طرديا مع تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة .

١- دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في التاثير على قيمة سعر الصرف للعملات الاجنبية: يؤثر دور الشركات الصغيرة والمتوسطة على قيمة الواردات وزيادة الصادرات، مما يؤدى لزيادة عرض العملات الأجنبية وبالتإلى يؤثر على قيمة سعر صرف العملات الأجنبية ودعم قيمة العملة المحلية فى مقابلها، بالاضافة لدور تلك

الشركات فى زيادة قيمة الاعتمادات الدولية لزيادة الناتج المحلى وتقليل الحاجة للاقتراض من الخارج، لذا فان سعر الصرف يتناسب عكسيا مع تطور دور الشركات الصغيرة والمتوسطة فى المجتمع.

٢- الأثر الادارى للمشروعات الصغيرة فى المجتمع المصرى يرى الباحث ان توافر فرص عمل وتشجيع للاستثمار يؤدى إلى تغير سلوك الأفراد نتيجة وجود قوانين تحدد بيئة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة إلى دعم رغبة العمالة في التعلم والتدريب لإيجاد فرصة عمل مناسبة ، مما يؤثر ايجابا على ثقافة المواطن.

الإجراءات المنهجية للبحث

فى اطار تحقيق اهداف البحث واختبار فروضه قام الباحثون بأتباع الجانب النظرى والجانب العملى على النحو التالى فقد قام الباحثون باستخدام المنهج التحليلي لعرض أهمية دمج الاقتصاد غير الرسمى للاقتصاد الرسمى واثر ذلك على التنمية الاقتصادية في مصر مع تضمين الأبعاد الاخرى المتأثرة من ذلك الاندماج مثل زيادة الدخل وخفض نسب البطالة ومكافحة الفقر وزيادة الوعاء الضريبي بدمج هذا القطاع . حيث يعتمد البحث على جزئيين الأول نظري و الثاني تطبيقي.

وسوف يستخدم الباحثون جزئين، الجزء الأول: دراسة تطبيقية - الإستبيان لجمع البيانات من المصانع المعنية محل الدراسة وايضا من خلال المقابلات **الشخصية والجزء الثانى :الدراسة النظرية ومصادر البيانات فقد اعتمد الباحثون** على المنهج الاستقرائي والاستنباطي فى هذه الدراسة التى تقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية المكونة للدراسة وذلك عن طريق الإطلاع على المراجع العلمية العربية و الأجنبية و الدراسات السابقة و الندوات و المؤتمرات و التقارير و الدوريات و بحوث المؤتمرات الخاصة بموضوع البحث و الإطلاع على المواقع المختلفة بالإنترنت ذات الصلة والوثيقة بموضوع البحث لتحقيق أهداف تلك الدراسة.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: (y_1) التنمية الاقتصادية

المتغيرات المستقلة: (χ_1) الدخل (χ_2) البطالة

أولا: اختبار الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان :

إن الثبات يعنى استقرار القياس وعدم تناقضة مع نفسة ، لذلك قام الباحثون باستخدام معامل قياس الثبات ألفا كرونباخ، بالإضافة إلى معامل صدق المحك الذي يمثل الجذر التربيع لمعامل الثبات كما بالجدول رقم (٥)، ونظراً إلى انه كلما اقتربت قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح دل ذلك على مصداقية البيانات وأنها تعكس العينة واقع مجتمع الدراسة، لذلك يتضح لنا بعد قياس الثبات والصدق، أن معامل الصدق لأسئلة محاور الدراسة تتراوح بين (٩٠.٨٨ – ٩٨.٤%) تقريباً)، وهما يعبر عن مشكلة الدراسة محل البحث ، وبمعامل ثبات يتراوح بين (٩٤.٨٠- ٩٩.٢٣% تقريباً).

جدول رقم (٤) معامل قياس الصدق والثبات

المتغيرات	التنمية الاقتصادية		
	الثبات	العبارات	الصدق
(y_1)	%٩٨.٤٨١	١٠	%٩٩.٢٣٨
(χ_1)	%٩٦.٣٠٧	٩	%٩٨.١٣٦
(χ_2)	%٩٠.٨٨٠	١١	%٩٤.٨٠٥

ثانيا: مقياس ليكارد الخماسي لمعرفة اتجاهات أراء المستجيبين:

جدول رقم (٥) محور التنمية الاقتصادية

بيـــان	دائماً	غالباً	احياناً	نادرالايحدث	لايحدث	متوسط	الانحراف المعياري
هل الصناعات التى يقوم بها المصنع تساهم فى العملية الاقتصادية للدولة ؟	١٢٠.٠	٥٧.٠	١٨.٠	٣.٠	٢.٠	٤.٤٥	٠.٨٠
	٦٠.٠	٢٨.٥	٩.٠	١.٥	١.٠		
هل الموارد التى تستخدم فى الصناعات التى يقوم بها المصنع تتم بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية ؟	١٣٥.٠	٥١.٠	٦.٠	٣.٠	٥.٠	٤.٥٤	٠.٨٤
	٦٧.٥	٢٥.٥	٣.٠	١.٥	٢.٥		

هل المصنع فى نمو مستمر ؟	١٢٧.٠	٦٣.٠	٦.٠	٣.٠	١.٠	٤.٥٦	٠.٦٧
	٦٣.٥	٣١.٥	٣.٠	١.٥	٠.٥		
هل هناك حوافز من اجهزة الدولة للمصنع ؟	١٤٧.٠	٥٠.٠		٢.٠	١.٠	٤.٧٠	٠.٥٨
	٧٣.٥	٢٥.٠		١.٠	٠.٥		
هل مساهمة المشروع فى التطوير الصناعى تكون بصفة مستمرة ؟	١٥٢.٠	٤٠.٠	٣.٠	١.٠	٤.٠	٤.٦٨	٠.٧٢
	٧٦	٢٠	١.٥	٠.٥	٢		
هل التكلفة الصناعية للصناعات الخاصة بالمشروع تكون قليلة ؟	١٤١.٠	٤٦.٠	٦.٠	٥.٠	٢.٠	٤.٦٠	٠.٧٦
	٧٠.٥	٢٣.٠	٣.٠	٢.٥	١		
هل الجودة الحرفية للايدى العاملة بالمصنع تكون جيدة ؟	١٤٦.٠	٤٧.٠	٢.٠	٢.٠	٣.٠	٤.٦٦	٠.٧٠
	٧٣.٠	٢٣.٥	١.٠	١.٠	١.٥		
هل يوحد مرونة فى الحصول على التكنولوجيا الحديثة فى التصنيع ؟	١٢٨.٠	٥٩.٠	٦.٠	٢.٠	٥.٠	٤.٥٢	٠.٨٢
	٦٤.٠	٢٩.٥	٣.٠	١.٠	٢.٥		
هل يوجد تأثير بيئي بطريقة سلبية لمخرجات انتاج المصنع ؟	١٢٤.٠	٥١.٠	٢٠.٠	٣.٠	٢.٠	٤.٤٦	٠.٨١
	٥٢.٠	٢٥.٥	١٠.٠	١.٥	١.٠		
هل هناك زيادة لدخل العاملين بالمصنع بصفة مستمرة ؟	١١١.٠	٦٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	٤.٣٣	٠.٩٦
	٥٥.٥	٣٢.٠	٥.٠	٥.٠	٢.٥		
الاجمالي	١٣٩٩.٧	٥٥٠.١	٨٢.٣	٣٦.١	٣١.٧	٤.٥٥	٠.٦٧
	٦٦.٥٥	٢٦.٤	٣.٨٥	١.٧	١.٥		

يتضح لنا من الجدول رقم (٥) أن هناك إجابة بـ (دائماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور (y_1) التنمية الاقتصادية حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٥٥) والانحراف المعياري الإجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٦٧) .

جدول رقم (٦) محور الدخل

بيـــان	دائماً	غالباً	احياناً	نادرالايحدث	لايحدث	متوسط	الانحراف المعياري
هل للمصنع سجلات لدخل العاملين به؟	٧	٣.٠	٧.٠	١٥٠.٠	٣٣.٠	٤.٦٠	٠.٨٤
	٣.٥	١.٥	٣.٥	٧٥.٠	١٦.٥		
هل هناك زيادة سنوية لمرتبات العاملين بالمصنع؟	٥.٠	٣.٠	١٢.٠	١٤٥.٠	٣٥.٠	٤.٥٧	٠.٨٤
	٢.٥	١.٥	٦.٠	٧٢.٥	١٧.٥		
هل هناك عدالة فى توزيع الدخل للعاملين داخل المصنع؟	١٠.٠	٥.٠	٣.٠	١٣٢.٠	٥٠.٠	٤.٤٧	٠.٩٤
	٥.٠	٢.٥	١.٥	٦٦.٠	٢٥.٠		
هل تقوم إدارة المصنع بتثبيت دخل العاملين عند مستوى معين ؟	٣.٠	٢.٠	١٠.٠	١٤١.٠	٤٤.٠	٤.٦٠	٠.٧٤
	١.٥	١.٠	٥.٠	٧٠.٥	٢٢.٠		

هل يغطى الدخل الاستهلاك من السلع والخدمات ؟	١.٠	١.٠	٢٠.٠	١٠٥.٠	٧٣.٠	٤.٤٠	٠.٧٣
	٠.٥	٠.٥	١٠	٥٢.٥	٣٦.٥		
هل ناتج انشطة المصنع يدخل فى الناتج القومى للدولة؟	٣.٠	٣.٠	٦.٠	١٤١.٠	٤٧.٠	٤.٦٠	٠.٧٧
	١.٥	١.٥	٣.٠	٧٠.٥	٢٣.٥		
هل تدخل الهيبات والاعانات الاجتماعية من ضمن الدخل ؟	٧.٠	٥.٠	٤.٠	١٥١.٠	٣٣.٠	٤.٥٩	٠.٨٩
	٣.٥	٢.٥	٢.٠	٧٥.٥	١٦.٥		
هل يخضع المصنع لأى نوع من أنواع الرقابة من اجهزة الدولة فى المرتبات ؟	٣.٠	١.٠	٢٢.٠	١٣٧.٠	٣٧.٠	٤.٥٤	٠.٧٩
	١.٥	٠.٥	١١.٠	٦٨.٥	١٨.٥		
هل العاملين لدى المصنع يتم التأمين عليهم لدى التأمينات الاجتماعية؟	٣.٠	٥.٠	١٠.٠	١٥٥.٠	٢٧.٠	٤.٦٢	٠.٨٥
	١.٥	٢.٥	٥.٠	٧٧.٥	١٣.٥		
هل تستفيد من الهيبات والاعانات الاجتماعية التى تقدمها الدولة؟	٢.٠	٤.٠	١١.٠	١١٨.٠	٦٥.٠	٤.٤٦	٠.٨١
	١.٠	٢.٠	٥.٥	٥٩.٠	٣٢.٥		
الاجمالي	٤٤.٠	٣٢.٠	١٠٥.٠	١٣٧٥.٠	٤٤٤.٠	٤.٥٤	٠.٧٧
	٧٩.٨	١٣.٦	٣.٨	١.٦	١.٢		

يتضح لنا من الجدول رقم (٦) أن هناك إجابة بـ (لا يحدث) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور **(X1)** زيادة نسبة دخل العاملين حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٥٤) والانحراف المعياري الإجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٧٧) .

جدول رقم (٧) محور البطالة

بيـــان	دائماً	غالباً	احياناً	نادرالايحدث	لايحدث	متوسط	الانحراف المعياري
هل لديك مهارات (حرفية) فيما تقوم بتصنيعه؟	١٠٨.٠	٥١.٠	٣١.٠	٨.٠	٢.٠	٤.٢٨	٠.٩٣
	٥٤.٠	٢٥.٥	١٥.٥	٤.٠	١.٠		
هل يوجد حوافز ومكافآت لدى المصنع ؟	١٠٧.٠	٥٣.٠	٢٦.٠	٧.٠	٧.٠	٤.٢٣	١.٠٤
	٦٣.٥	٢٦.٥	١٣.٠	٣.٥	٣.٥		
هل هناك علاوات سنوية تضاف على المرتب بصفة دورية ؟	١١٥.٠	٢٦.٠	٥١.٠	٦.٠	٢.٠	٤.٢٣	١.٠٠
	٥٧.٥	١٣.٠	٢٥.٥	٣.٠	١		
هل هناك سلوك اجتماعى غير سوى فى عملية اختيار العاملين ؟	١٤٥.٠	٣٨.٠	١١.٠	٣.٠	٣.٠	٤.٦٠	٠.٧٩
	٧٢.٥	١٩.٠	٥.٥	١.٥	١.٥		
هل يكتفى بالعمالة الذكور دون عمالة المرأة داخل المصنع ؟	١٤٦.٠	٤٠.٠	٩.٠	٣.٠	٢.٠	٤.٦٣	٠.٧٣
	٧٣.٠	٢٠.٠	٤.٥	١.٥	١.٠		
هل هناك تأمين اجتماعى وصحى للعاملين داخل المصنع ؟	١١٣.٠	٤٤.٠	٣٢.٠	٧.٠	٤.٠	٤.٢٨	٠.٩٩
	٥٦.٥	٢٢.٠	١٦.٠	٣.٥	٢.٠		

هل هناك درجة كثيفة من العمالة داخل المصنع ؟	١١٧.٠	٦٦.٠	٧.٠	٥.٠	٥.٠	٤.٤٣	٠.٨٨
	٥٨.٥	٣٣.٠	٣.٥	٢.٥	٢.٥		
هل يوجد صعوبة فى وسائل الانتقال للمصنع ؟	١٥٠.٠	٣٣.٠	١٠.٠	٣.٠	٤.٠	٤.٦١	٠.٨٢
	٧٥.٠	١٦.٥	٥.٠	١.٥	٢.٠		
هل المسافة بين السكن الخاص بكم والمصنع كبيرة ؟	١١٢.٠	٤٩.٠	١٤.٠	١١.٠	١٤.٠	٤.١٧	١.٢١
	٥٦.٠	٢٤.٥	٧.٠	٥.٥	٧.٠		
هل لدى المصنع بعد اجتماعى فى حالة الازمات والكوارث ؟	١٥٠.٠	٣٤.٠	٧.٠	٤.٠	٥.٠	٤.٦٠	٠.٨٦
	٧٥.٠	١٧.٠	٣.٥	٢.٠	٢.٥		
الاجمالي	١٢٦٣.٠	٤٣٤.٠	١٩٨.٠	٥٧.٠	٤٨.٠	٤.٤٣	٠.٦٣
	٦٣.١٥	٢١.٧٠	٩.٩٠	٢.٨٥	٢.٤٠		

يتضح لنا من الجدول رقم (٧) أن هناك إجابة بـ (دائماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور **(X2) خفض نسبة البطالة** حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٤٣) والانحراف المعياري الإجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٦٣).

ثالثاً : معامل الارتباط بين المحاور الرئيسية للدراسة :

يستخدم تحليل الارتباط في تقدير درجة الارتباط الخطي (مدى وجود علاقة خطية) بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابع محل الدراسة

الجدول رقم (٨) معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

بيان	**الدخل** (χ_1)	**البطالة** (χ_2)
قوة الارتباط	**%٩٢.٧٠**	**%٨٥.٣٠٠**
مستوي الدلالة	**٠.٠٠٠**	**٠.٠٠٠**

ويتضح لنا من الجدول رقم (٨) العلاقة بين متغيرات محاور الدراسة على النحو التالي:

(y_1) **محور التنمية الاقتصادية** يرتبط بالمتغير المستقل (χ_1) الدخل بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٩٢.٧% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%، ويرتبط بالمتغير المستقل (χ_2) البطالة بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٨٥.٣% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%.

ثالثاً معامل التحديد (R^2):

يتم استخدم اختبار (F) لاعتماد النموذج ككل فإذا تم اعتماد (F) إحصائياً فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير حقيقي على المتغير التابع.

جدول رقم (٩)

بيان	التنمية الاقتصادية
F	١١٤٨.١١٤
p-value	٠.٠٠٠

ويوضح لنا من الجدول رقم (٩) أن قيمة (F) المحسوبة على النحو التالي:

- محور التنمية الاقتصادية قيمة (F) هي ١١٤٨.١١ ومستوي المعنوية المحسوبة P-value تساوي صفر تقريباً، وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

وباستخدام الطريقة البيانية يتضح لنا أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط المستقيم ، مما يعنى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ، وهو ما يتضح من الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (١) التنمية الاقتصادية

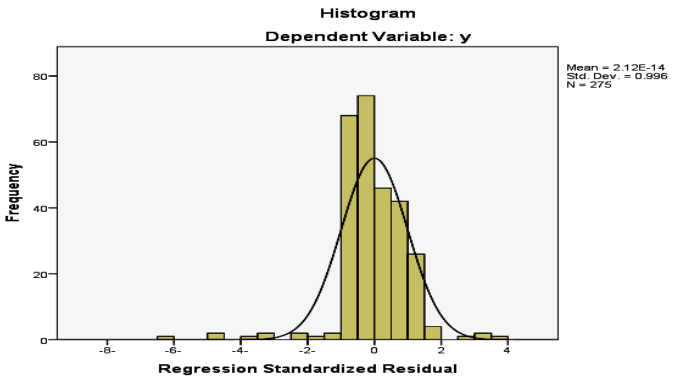

معامل التحديد في حالة الانحدار المتعدد يكون على الصورة التالية :

$$R^2 = \frac{\widehat{b_1}\sum \overset{*}{x_1}\overset{*}{y} + \widehat{b_2}\sum \overset{*}{x_2}\overset{*}{y}}{\sum \overset{*}{y}^2} = \frac{\sum \hat{\overset{*}{y}}^2}{\sum \overset{*}{y}^2}$$

وعليه يمكن القول أن :

أ- إذا كانت قيمة ($R^2=0$) فهذا يعنى أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وان جودة توفيق معادلة الانحدار تكون عند حدها الادني، أو بعبارة أخرى فإن هذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (X_n) يكون قد فشل في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y) .

ب- إذا كانت قيمة ($R^2=1$) فهذا يعنى أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة، وان جودة توفيق معادلة الانحدار تكون عند حدها الأعلى ، أو بعبارة أخرى فإن هذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (X_n) تكون قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y) .

تطبيقاً للمعادلة السابقة كانت نتيجة التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بالجدول رقم (١٠) على النحو التالي :

جدول رقم (١٠) معامل التحديد للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

المتغير التابع	معامل التحديد	معامل الارتباط الكلي
محور التنمية الاقتصادية	%٨٩.٣٣	%٩٤.٦٠

حيث يتضح لنا مايلي :

- التغيرات التي تحدث في المتغير (y) محور التنمية الاقتصادية) تعود بنسبة ٨٩.٣٣% إلى التغيرات التي تحدث في أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير معنوي، وبمعامل ارتباط كلي قدره ٩٤.٦٠% ومنه تصبح معادلة الانحدار هي:

$$y = (0.509) + 0.597\chi_1 + 0.530\chi_2 + 0.110$$

كما توصل الباحثون من خلال الدراسة الميدانية الى الاتي:

- المتغير التابع (y_1) التنمية الاقتصادية يرتبط بالمتغير المستقل (χ_1) الدخل بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٩٢.٧% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان

مستوي الدلالـه اقل من مستوي المعنويـة ٥%، ويـرتبط بـالمتغير المستقل (χ_2) البطالـة بقـوة ارتبـاط طرديـة بقـوة مقدارها ٨٠.٥% وذو دلالـه إحصـائية معنويـة نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%.

- وقيمـة اختبـار (F) هـي ١١٤٨.١١ ومسـتوي المعنويـة المحسـوبة P-value تساوي صفر تقريباً، وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- أي أن التغيرات التي تحدث في المتغير (y)محور التنمية الاقتصادية) تعود بنسبة ٨٩.٣٣% إلى التغيرات التي تحدث في أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير معنوي، وبمعامل ارتباط كلي قدره ٩٤.٦٠% ومنه تصبح معادلة الانحدار هي:

$$y = (0.509) + 0.597\chi_1 + 0.530\chi_2 + 0.110 \quad -$$

وهو ما يدعونا الى رفض الفرض الذى يقول:

- لا توجد علاقة جوهرية بين التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية وزيادة نسبة الدخل.
- لا توجد علاقة جوهرية بين التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية وتخفيض نسبة البطالة.

مناقشة نتائج البحث :

من خلال إثبات تحقيق فروض البحث وتحليل النتائج أمكن استخلاص الآتي :-

- **اشـار اختبـار الثبـات والصدق لأسئلة الاستبيان :**إن الثبـات يعنـى استقرار القيـاس وعـدم تناقضـة مـع نفسـة ، لـذلك قـام البـاحثون باسـتخدام معامـل قيـاس الثبـات ألفـا كرونبـاخ، بالإضـافة إلـى معامـل صـدق المحـك الـذي يمثـل الجـذر التربيـع لمعامـل الثبات كما بالجدول رقم (٤)، ونظراً إلى انه كلما اقتربت قيمة معامل ألفا كرونباخ

من الواحد الصحيح دل ذلك على مصداقية البيانات وأنها تعكس العينة واقع مجتمع الدراسة، لذلك يتضح لنا بعد قياس الثبات والصدق، أن معامل الصدق لأسئلة محاور الدراسة تتراوح بين (٩٠.٨٨ – ٩٨.٤% تقريباً)، وهوما يعبر عن مشكلة الدراسة محل البحث ، وبمعامل ثبات يتراوح بين (٩٤.٨٠- ٩٩.٢٣% تقريباً).

- كما يتضح بالجدول رقم (٥) أن هناك إجابة بـ (دائماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور (y_1) **التنمية الاقتصادية** حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٥٥) والانحراف المعياري الاجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٦٧).
- ومن خلال الجدول رقم (٦) يتضح لنا أن هناك إجابة بـ (دائماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور (χ_1) **الدخل** حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤.٥٤) والانحراف المعياري الاجمالى للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠.٧٧).
- ومن خلال الجدول رقم (٧) تبين ان العلاقة بين متغيرات محاور الدراسة على النحو التالي:

(y_1) **التنمية الاقتصادية** يرتبط بالمتغير المستقل (χ_1) الدخل بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٩٢.٧% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%، ويرتبط بالمتغير المستقل (χ_2) البطالة بقوة ارتباط طردية بقوة مقدارها ٨٥.٣% وذو دلاله إحصائية معنوية نظراً لان مستوي الدلاله اقل من مستوي المعنوية ٥%.

- كما يوضح لنا الجدول رقم (٩) أن قيمة (F) المحسوبة على النحو التالي: محور التنمية الاقتصادية قيمة (F) هي ١١٤٨.١١ ومستوي المعنوية المحسوبة P-value تساوي صفر تقريباً، وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

- كما يوضح الجدول رقم (١٠) ان التغيرات التي تحدث في المتغير((y_1) محور التنمية الاقتصادية) تعود بنسبة ٨٩.٣٣% إلى التغيرات التي تحدث في أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير معنوي، وبمعامل ارتباط كلي قدره ٩٤.٦٠% ومنه تصبح معادلة الانحدار هي:

$$y = (0.509) + 0.597\chi_1 + 0.530\chi_2 + 0.110$$

نتائج الدراسة :

١- صعوبة إجراءات تسجيل المنشآت فإن هناك ١٠ جهات حكومية منوط بها متابعة استخراج التصاريح اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي، بالطبع ليست كل الأنشطة تمر بالعشر جهات، فمثلا استخراج تصاريح بناء مصنع تختلف عن تصاريح مطعم، لكن اللافت للنظر هو تعدد الجهات الحكومية المنوط بها استخراج التصاريح وفي نفس الوقت تعدد الأوراق المطلوبة من قِبل الموظفين.

٢- القوانين الاقتصادية لا تتناسب مع الواقع: لم تعد الكثير من القوانين تناسب الواقع "فالتجارة الافتراضية على سبيل المثال أضحت واقعًا، في حين أن القوانين أصبحت غير واقعية حيث إن الواقع أسرع كثيرًا من التشريع بالإضافة إلى ضعف القدرة على تنفيذ القوانين الاقتصادية في ظل واقع سريع التغير.

٣- النظام الضريبي في مصر يعانى من مشاكل مزمنة، على صعيد القوانين المنظمة وعلى صعيد نظام تحصيل الضرائب، مما يؤثر على إيرادات الدولة وعلى تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

٤- يعتبر إدراج منشآت الاقتصاد غير الرسمي وسيلة فعالة لزيادة الموارد المالية للدولة والمتمثلة في الضرائب والتأمينات الاجتماعية وغيرها، مما يساهم في زيادة الايرادات العامة للدولة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

توصيات البحث:

١- يقع على عاتق الدولة تشجيع المشاريع وبالأخص متناهية الصغر على الانضمام إلى القطاع الرسمي بإعطائهما مزايا تمويلية وقروض ائتمانية، هذه

المزايا وغيرها ستجعل العاملين في القطاع غير الرسمي يعيدون حساباتهم ليتأكد لديهم أن الانضمام إلى القطاع الرسمي فيه فوائد حقيقية وأن الدولة في مقابل أنها ستحصل على ضرائب ورسوم ففي المقابل ستساعدهم في على مميزات وتمويل بنكى للمساهمة فى تمويل المشروعات.

٢- تعد النقابات أحد الوسائل المهمة والفعالة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أبناء المهنة الواحدة، فمن ناحية تشكل كيان يتجمع فيه أبناء المهنة الواحدة، ومن خلال ممثليهم المنتخبين يستطيعوا التحاور مع المسؤولين وطرح مشاكلهم والعمل على حلها، ومن ناحية أخرى تعمل هذه النقابات على عمل برامج حماية اجتماعية كبرامج التكافل أو الادخار أو غيرها.

٣- قيام المخططين والباحثين بإضافة متغير الاقتصاد غير الرسمي ضمن نماذج استقراء الوضع الاقتصادي عند التخطيط للتنمية الاقتصادية.

٤- قيام الدولة بإعداد خطة إستراتيجية لمواجهة نمو الاقتصاد غير الرسمي، وذلك في ضوء السياسات الملائمة للوضع الاقتصادي المصري، لتحفيز وجذب هذا الاقتصاد للدمج بالاقتصاد الرسمي.

٥- قيام الأجهزة الرقابية والأمنية بوضع إجراءات صارمة للحد من وجود الاقتصاد غير الرسمي وذلك لحماية المستثمرين الرسميين من الأضرار التي تعود عليهم من وجود الاقتصاد غير الرسمي.

المراجع :

١- ريم عبد الحليم، **الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر،** (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة)، ٢٠١٦.
٢- سعاد كامل رزق، القطاع الاقتصادي غير المنظم: تعريفه وسماته الأساسية، (القاهرة: **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مشروع نظام معلومات العمال، التقرير النهائي، يناير ١٩٩٤**).
٣- البنك الدولي تقرير مشروع ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠١٨ في مصر، ويمكن الرجوع في البيانات الي الرابط التالي:http://arabic.Doingbusiness.org
٤- صندوق النقد العربي، "إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات)، ٩/٨ نوفمبر ٢٠١٧.
٥- قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية تعديلاته لعام ٢٠١٣.
٦- محمود مساعد جمعة " تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد غير الرسمى وبدائله الشرعية " دراسة فقهية إقتصادية تطبيقية على دولة الكويت، ماجستير ، جامعة المنيا. كلية دار العلوم. قسم الشريعة الإسلامية.٢٠١٦

7- A. Danesh corridor of hope: **A visual view of informal Economy**,Lanham, London: university Press of America, 1999.
8- Ahmed Galal, **The Economics of Formalization: Potential Winners and Losers From Formalization in Egyp**t, Cairo, Egyptian Center for Economic Studies (ECES), March, 2004.
9- Andrew Henley G.Reza Arabsheibani& Fracncisco G Carneiro, on Defining and measuring the informal sector, Discussion paper series, **Bonn, German: institute for the study of labor** November 2006.
10- Aureo dedpaula & paula & Jos e A. Scheinkama, "**The informal sector**", 2007, August 27.
11- B. Cohen, and W.J. House**," Labon market choices earnings and informal networks in khartoum Sudan",** 2002**.**